

فيما تواصل الفعاليات

أكثر من «1000» رأي ومقترح

لأسبوع الثاني على التوالي وقفت الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني والباحثين والمهتمين يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين في لقاء هو الثاني من نوعه في سلسلة اللقاءات والحوارات التي تجريها اللجنة البرلمانية الخاصة بمناقشة التعديلات

الكحلاني: نحرص على الخروج برؤية وطنية تستجيب لاستحقاقات المستقبل



**أبو حليقة:
سنقوم بغربة
الآراء المقدمة
وبلورة رؤية
متكاملة**



رئيس اللجنة الإعلامية الفرعية عن اللجنة البرلمانية الخاصة النائب أحمد محمد الكحلاني أكد على أهمية أن تكون الملاحظات والآراء في صميم المواد المقترح تعديلها التي تضمنها المشروع المقترح المقدم من المؤتمر الشعبي العام وبما يمكن من الخروج برؤية وطنية لتعديلات مواكبة ومتطورة تستجيب لآمال الحاضر وطموحات المستقبل.. وأكثر استيعابا للتطورات التشريعية العالمية في الدول الديمقراطية وبما يستقيم مع حاجات المجتمع اليمني.

الديمقراطية

وفي أجواء حرة تعزز من النهج الديمقراطي للبلاد والحرص الواضح لتعزيز وتنمية وسائلها وأدوارها واصلت اللجنة البرلمانية المكلفة بدراسة مشروع التعديلات فقد استضافت المنظمات المدنية والباحثين وأكاديمي الجامعات وممثلي الرأي العام وغيرهم في جلسة حوارية ونقاشية هي الثانية في سلسلة اللقاءات التي تعقدتها اللجنة، والتي تزيد عن (٧٠) فعالية ونشاط ديمقراطي جماهيري مجتمعي واع تبرز أهمية هذه التعديلات في إحداث نهضة تشريعية وديمقراطية وتنموية شاملة على كافة الأصعدة والمستويات.

تركزت الآراء والملاحظات المقدمة للجنة حول أهمية تعزيز حقوق المرأة في النشاط العام لمختلف سلطات الدولة ومؤسسات صنع القرار

كما أكدت المداخلات على مسألة تعزيز اللامركزية المالية والإدارية بالانتقال الكامل إلى حكم محلي واسع الصلاحيات بما يعزز المشاركة الشعبية في بناء المجتمع في شتى مناحي الحياة.. كما تطرقت إلى أهمية مهام وصلاحيات السلطة التشريعية والرقابية وتطوير العمل البرلماني انطلاقاً من خبرة وتجربة سابقة في هذا الميدان بما يطور التجربة اليمنية ويرتقي بها إلى مستوى الطموح المأمول.

آراء حزبية

في اللقاء المخصص للأحزاب والتنظيمات السياسية للنظر في المشروع وإبداء الملاحظات عليه حيث توافقت آراء الأحزاب مع ما جاءت به المنظمات والمراكز

البحثية بضرورة السعي نحو تطوير النظام السياسي والعملية الديمقراطية بمفرداتها المختلفة وتوسيع المشاركة الشعبية والانتقال إلى اللامركزية وإيجاد حكم محلي واسع الصلاحيات وزيادة المشاركة السياسية للمرأة على قاعدة النجاحات التنموية التي حققتها في مجالات عدة.

وتطرق عدد من ممثلي الأحزاب والتنظيمات السياسية في لقاءهم إلى نظام الغرفتين وتحديد مهام واختصاصات مجلسي الشورى والنواب بصورة واضحة وأكثر دقة

بما يتناسب ومكانتها ودورها في المجتمع وقدرتها على المساهمة في صنع التحولات التي يشهدها الوطن على كافة الأصعدة..

كما أشارت إلى تعزيز دور الشباب في الحقوق والواجبات الدستورية والقانونية والأخذ بقدراتهم الذهنية والعملية للمساهمة بفاعلية والمشاركة الإيجابية في كافة التطورات والقضايا الوطنية.

وشدد المشاركون الممثلون للجامعات ومراكز الأبحاث والمنظمات المدنية على ضرورة أن تكون التعديلات مستخلصة من واقع التجربة الدستورية والقانونية والسياسية للبلاد والمواكبة لمتطلبات المستقبل.



إبناء عنس يباركون التعديلات

ذمار - عبدالكريم النهاري أكد أبناء مخلاف جبل الدار مديرية عنس - محافظة ذمار رفضهم للعنف والتطرف والفتنة التي تتبناها أحزاب المشرق سعيًا للوصول إلى السلطة بالطرق غير المشروعة، داعين إلى إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وقطع الطرقات أمام من يحاولون الوقوف أمام قناعات المواطنين.

ودانوا خلال مظاهرة شعبية - الخميس - انطلقت من قري وعزل المنطقة الأعمال الإرهابية الموجهة ضد أبناء القوات المسلحة والأمن في بعض المديرية، والدعوات الهادفة إلى إثارة العنف بهدف زعزعة الأمن والاستقرار واستغلال البسطاء لتنفيذ أعمال الشغب.

وبارك أبناء المنطقة مشروع التعديلات الدستورية بما يكفل تطوير النظام السياسي والانتقال إلى الحكم المحلي واسع الصلاحيات وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة وضمان وصولها إلى مقاعد البرلمان.

وحملوا أحزاب اللقاء المشترك مسؤولية أية نتائج قد تفضي إليها أعمال العنف، مؤكدين أن أبناء مخلاف جبل الدار صغيروهم وكبيرهم سيكفونهم في مقدمة الصفوف المدافعة عن أمن الوطن واستقراره ولن يسمحوا لأي حزب أو جماعة المساس بالمكتسبات الوطنية وبأمن الوطن واستقراره ووحدته.

وكانت قد أقيمت في المسيرة عدد من الكلمات من قبل أبناء المديرية، رئيس اللجنة التحضيرية للمسيرة الشيخ محمد محمد زيد عمران أشاد فيها بما تحقق للبلاد من إنجازات خدمية وتنموية في مختلف المجالات والتي لا ينكرها إلا جاحد، مؤكداً تمسك أبناء المديرية بخيار الديمقراطية.

بني علي بالمحويت يؤيدون التعديلات

تعهد مشائخ ووجهاء وأعيان ومواطنو المحويت بالتصدي لكل أعمال التحريض والفوضى التي تدعو إليها القوى الضالة والناقمة على الوطن ومنجزاته وأعلنوا رفضهم للدعوات المتشددة والتي تسعى لجر الناس إلى مستنقع الفوضى والعبث وإدخال البلاد في دوامة من الصراعات والفوضى. وأكدوا في بيان صادر عن اللقاء الجماهيري الكبير الموسع الذي عقد الأربعاء ووقفهم مع الأمن والاستقرار ومع وحدة الصف والكلمة وضد كل النزعات والأعمال التي لا تخدم مصلحة الوطن وتسبب إعاقة مشاريع التنمية.

مؤكدين أن جميع قبائل بني علي والشاحدية بمديرية الرجم سيشاركون في الانتخابات النيابية المقبلة وتأييد التعديلات الدستورية ويقفون مع الأمن والاستقرار والاحتكام لصناديق الاقتراع وسيسقطون كل الرهانات التي تسعى إلى تعطيل الحياة السياسية وإدخال البلاد في دوامة الصراعات.

لحفاظ على المسار الديمقراطي وتطويره

الدكتور عبدالعزيز الشعبي - رئيس جامعة إب لاشك أن نصوص التعديلات الدستورية المقترحة ستضمن كثيراً من الحقوق وستحافظ على المسار الديمقراطي وتعزيز وسائله وأدواته..

وتعزيز وسائله وأدواته.. ووضع المزيد من ترسيخ وتثبيت الديمقراطية، ووضع الإجراءات التي تحدد بدقة وتضبط العمل الديمقراطي حتى لا يكون أسيراً لبعض الأحزاب التي لا تريد إلا أن تجسد معايير معينة في عقليتها، لذا كان الاتجاه الوطني الذي يتم الأخذ به حالياً لمناقشة مشروع التعديلات هو السبيل الأمثل للخروج برؤية وطنية قادرة على مواكبة التطور الذي نشهده.

قيمة حضارية

الدكتور عبدالصمد هزاع - رئيس الجامعة اليمنية الأردنية



التعديلات الدستورية المطروحة تعد قيمة حضارية كبيرة تؤكد أن الإنسان اليمني قادر على الابتكار والتجاوب مع معطيات الحاضر والمستقبل.. وقال: عندما اطلعت على مشروع التعديلات أدركت أن القيادة السياسية والمشرع اليمني قد وضع يده على كثير من الأمور التي كنا نتطلع إليها سواء فيما يتعلق بتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في الإسهام الإيجابي في صنع القرار.. أو من خلال نظام الكوتا الذي حدد مقاعد معينة للمرأة من أجل تعزيز دورها في خدمة المجتمع أو فيما يتعلق بالحكم المحلي واسع الصلاحيات أو ما يتعلق بمجلس الأمة بغرفتيه (النواب والشورى)..

وأكد رئيس الجامعة اليمنية الأردنية أن لديه مقترحاً مكتوباً حول هذه التعديلات سوف يسلمه للبرلمان قريباً كإسهام متواضع في إثراء هذه التعديلات وخدمة الوطن.

تعديلات رصينة..

الدكتور عبدالعزيز الكميم - نائب رئيس جامعة عمران



تعد الدساتير الوثيقة الأساسية التي تحتل مركز الصدارة بين القواعد التشريعية المنظمة والتي من وظائفها تحديد شكل الدولة وهويتها وطبيعة نظام الحكم.. وبالتالي فإن مشروع التعديلات الجاري مناقشته قد لامس - دون شك - كثيراً من برامج الأحزاب الذين يعارضونه اليوم.. كما أنه لا يزال خاضعاً للمناقشة وإبداء الآراء، وبإمكان هذه الأحزاب وكل من له شأن التقدم برأيه ورؤيته..

واعتقد أن هناك مواداً مقترحة تحتاج عملية تطبيقها إلى التدرج كما هو الحال في مقترح التحول إلى الغرفتين التشريعتين بحيث لا يبدأ من حيث انتهى الآخرون.. فكان يقترح البدء بنقل الصلاحيات حتى تكون بمستوى التكوين.. النقطة الأخرى هي مسألة مشاركة المرأة فكان بالإمكان التحول المشروط بحيث يبدأ التنافس فيما بين النساء وأن توضع بما يتطلبه الواقع من ممارسة ديمقراطية. لذلك اعتقد أن النقاشات والحوارات الجارية من قبل اللجنة البرلمانية المختصة سينتج عنه تعديلات تنسجم بالرصانة والقيم المميزة لأحكام القاعدة القانونية.

وحدثنا الوطنية القوة التي نواجه بها كل التحديات